مسار الاقتصاد الكويتي
المستجدات، الآثار، والسياسات

يوسف الابراهيم(*)
اسماعيل سراج الدين(**)

ملخص

The Future Path of the Kuwaiti Economy

by Yussef Al-Ibrahim
& Ismail Siraj Eldin

Despite the unprecendented economic growth and structural changes in the Kuwaiti economy during the 1960's and 1970's, Kuwait faced several internal and external factors that posed constraints on its development during 1980's. These factors include a drop in both oil world demand and prices, a continuous increase in both public and private consumption despite the decline in government revenues, the disturbing impact of the Gulf War (invasion is not included), deterioration in Kuwaiti-non Kuwaiti population ratios and deficit in the balance of payments. This paper attempts to identify these factors, and analyse their effects on the future path of the economy up to the end of the century on the basis of Kuwait macro-economic model. The study argues that these conditions will lead to an increase in structural imbalances and a further decline in the growth and stability of the economy, unless appropriate strategies and policy measures are taken. It concludes with a general framework for development strategy of rectify these imbalances. It, also, provides a set of policy measures, and tests its effects on the performance of the economy during the period 1985-1990.

(*) قسم الاقتصاد، جامعة الكويت.
(**) جامعة جونز هوبكنز، الولايات المتحدة الامريكية.

مقدمـــــة

أثّر المورد النفطي تأثيراً سريعاً وكبيراً في نمط ومسار الاقتصاد الكويتي، حيث أدى تصدير النفط وبدء تدفق إيراداته في عام ١٩٤٦ إلى «نمو» سريع، وإلى «انتقال هيكلي» كبير في القطاعات الاقتصادية، وذلك في فترة زمنية قصيرة. ونجم ذلك عن عوامل داخلية كامنة في الاقتصاد المحلي وأخرى خارجية. من **العوامل الداخلية** التدني في مساهمة القطاعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع إيرادات القطاع النفطي. بينما تمثلت **العوامل الخارجية** في التطور التقني الذي حدث في اكتشاف طريقة لزراعة اللؤلؤ وفي صناعة السفن وفي التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية المتمثلة في الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. وأدت العوامل الخارجية والداخلية بتفاعلاتها إلى تدهور سريع في النشاطات الاقتصادية التقليدية وإلى ظهور وضع اقتصادي جديد.

مثّل هذا الوضع بداية مسار اقتصادي جديد، يمكن أن تطلق عليه «مسار الحقبة النفطية». وهو مسار يتم بهيمنة القطاع النفطي وتعاظم دور القطاع العام في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي المحلي. وقد برزت سمات هذا المسار في الستينات بعد الاستقلال السياسي والتنظيم الدستوري والإداري. وتعاظمت هذه السمات مع ارتفاع أسعار النفط في منتصف ونهاية عقد السبعينات.

إلا أنه ومع مطلع الثمانينات استجدَّت عوامل خارجية وداخلية جديدة شكلت قيوداً على هذا المسار، كما كان من الطبيعي أن يؤدي استمرارها إلى تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي، وإلى زيادة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تلك المستجدات الداخلية والخارجية وتحليل آثارها على مستقبل المسار الاقتصادي حتى نهاية هذا القرن. وتستعين هذه الورقة بالنموذج الاقتصادي القياسي الكلي لدولة الكويت (Macro-Econometric Model)[1] لاستشراف آثار استمرارية هذه المستجدات على المسار الاقتصادي في المستقبل القريب، ولاستكشاف بدائل السياسات العامة المتاحة لمواجهة هذه المستجدات.

والباحث، وباني النماذج، أو من سيقوم بتحليل مستقبلي للمسار الاقتصادي سوف يجابه بمشكلة حقيقية تتمثل في التمايز الحاد بين الاتجاهات العامة التي يفترض سيادتها حتى بداية الثمانينات من ناحية، وما تلى ذلك ارتباطاً بتدهور أسعار النفط وتراجع معدلات التنمية والاستهلاك في الفترة التالية. من هنا سوف يتم التلخيص للتطور الاقتصادي عبر الحقبة النفطية وما تلاها منذ مطلع الثمانينات كضرورات استرشادية لباني النموذج، سواء في اختياره لطول السلسلة الزمنية وفي تطويره للمعلمات (Parameters) أو

---

(١) تم إعداد هذا النموذج من قبل دائرة الاقتصاد في معهد الكويت للأبحاث العلمية بالتعاون مع وزارة التخطيط ضمن التحضير للخطة الخمسية ٨٥/٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠ (Sirageldin. et al, 1985).

لاسترشاده في اختيار الحوارات (Scenarios) المناسبة عند التنبؤ بمسار الاقتصاد.

يعرض الجزء الأول من الورقة مسار «الحقبة النفطية» للفترة ما بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ بينما يوضح الجزء الثاني ـ والذي كان لا بد أن يحظى بتفصيل أكثر نتيجة لاهتمام وتركيز هذه الدراسة ـ المستجدات الخارجية والداخلية على المسار الاقتصادي للفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥. أما الجزء الثالث فيناقش نتائج التنبؤ (Forecast) لآثار استمرار هذه المستجدات على المسار الاقتصادي الحالي. ويختتم الجزء الأخير هذه الدراسة باشتقاق أطر وركائز لمسار جديد للاقتصاد الكويتي مع استعراض مثال لمجموعة من عناصر السياسات العامة المتاحة وتحليل آثارها على مستقبل المسار الاقتصادي، في ضوء المعرفة المتاحة.

أولاً: مسار «الحقبة النفطية» حتى نهاية السبعينات

مع انتظام تدفق الإيرادات النفطية وتكامل التنظيم الدستوري والإداري للدولة سعت السياسة الاقتصادية العامة إلى تحقيق هدفين استراتيجيين: الأول، هو تنويع مصادر الدخل للتحرر من الاعتماد على دخل من مورد أحادي قابل للنضوب. والثاني، هو تنمية المورد البشري الكويتي لكي يكون المحرك الأساسي في عملية التنمية.

وتقوم هذه السياسة الاقتصادية العامة على الأسس والمبادىء التالية:

- مبدأ الحرية الاقتصادية القائمة على المنافسة الحرة.
- مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع.
- مبدأ العدالة بين الأجيال عن طريق الموازنة بين استهلاك الجيل الحاضر ومتطلبات الأجيال القادمة.
- المحافظة على القيم والتقاليد العربية والإسلامية.

وقد كانت مبررات تحديد تلك الأهداف والأسس لهذه السياسة هو الوضع الاقتصادي الاجتماعي السائد قبل ومع بداية ظهور النفط، حيث تميز ذلك الوضع بالتخلف الاقتصادي لمعظم القطاعات الاقتصادية السائدة، والتخلف التعليمي والتقني للمورد البشري.

لقد آلت مهمة قيادة وتوجيه المسار الاقتصادي ـ وبطريقة حتمية ـ إلى الدولة وأحياناً الحكومة، نتيجة لتملكها للثروة النفطية في البلاد، مما ترتب عليه أن أصبح الانفاق الحكومي هو القناة الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل تلك الإيرادات النفطية إلى النشاطات الاقتصادية المحلية. وأصبحت تلك المستويات من الانفاق تحدد مستوى النمو في تلك النشاطات. وأدى ذلك، من ناحية أخرى، إلى نمو غير محسوب أو رشيد لحجم الطلب على العمالة وخاصة العمالة الوافدة نتيجة لعدم توفر العمالة الوطنية الماهرة.

وتميز مسار «الحقبة النفطية» في الفترة ما بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ (انظر جدول (١) و(٢)) بتطور الإنفاق الحكومي بمعدلات عالية. حيث بلغت الزيادة ٢٢٧٪ بالأسعار الجارية خلال الفترة ما بين ٧٥ ـ ١٩٨٠. وقد ساعد على فك قيود الإنفاق الحكومي الزيادة في الإيرادات النفطية، التي ارتفعت بمعدل ٦١٤٪ بالأسعار الجارية خلال الفترة ما بين ٧٠ ـ ١٩٧٥. وقد نجمت تلك الزيادة في الإيرادات النفطية عن رفع معدلات الانتاج في الستينات وبداية السبعينات، وعن ارتفاع أسعار النفط في منتصف ونهاية السبعينات.

كذلك تميز هذا المسار بزيادة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي من خلال النمو في حجم الصادرات والواردات، وارتبط بنمو مستمر في فائض الميزان التجاري الذي بلغ أوجه في الفترة ما بين ٧٠ ـ ١٩٧٥ وحيث وصل معدل نمو هذا الفائض إلى ٤١٩٪ بالأسعار الجارية. كما ارتفع معدل نمو إجمالي السكان بمعدلات كبيرة، حيث ارتفع معدل نمو السكان الكويتيين نتيجة للانخفاض السريع في معدل الوفيات (بسبب ارتفاع مستوى الرعاية الصحية) ومن دون انخفاض يذكر في معدل الخصوبة، بينما ارتفع معدل نمو السكان غير الكويتيين نتيجة للطلب المتزايد على العمالة الوافدة.

جدول رقم (١)
تطور القيم المطلقة لبعض المتغيرات
الرئيسية في الاقتصاد الكويتي

	المؤشرات / السنوات	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
(١)	الإيرادات النفطية	٢٢٥	٢٩٨	٢١٢٨	٤٤٣٤	٢٠٩٥
(٢)	الانفاق الحكومي	٢٤٢	٣٠٥	٨٢٨	٢٧٠٣	٣١٠٦
(٣)	فائض (عجز) الميزانية العامة	٣	٣٩	٢٠٨٠	١٩٧٣	(٧٦١)
(٤)	الصادرات	٤٥٩	٦١٤	٢٨٠٦	٦٠٦٥	٣٤٦٣
(٥)	الواردات	١٤٤	٢٤٨	٩٠٧	٢٦٥٥	٢٩٢٩
(٦)	السكان:	٤٦٧٣٣٩	٧٣٨٦٦٢	٩٩٤٨٣٧	١٣٥٧٩٥٢	١٦٩٧٣٠١
	كويتي	٢٢٠٠٥٩	٣٤٧٣٩٦	٤٧٢٠٨٨	٥٦٥٦١٣	٦٨١٢٨٨
	غير كويتي	٢٤٧٢٨٠	٣٩١٢٦٦	٥٢٢٧٤٩	٧٩٢٣٣٩	١٠١٦٠١٣

ـ الأرقام في ١، ٢، ٣ تمثل مليون دينار كويتي بالأسعار الجارية لسنوات مالية منذ بدايتها وحسب تعريف ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية (لا تتضمن الميزانيات المستقلة والملحقة). كما أن الانفاق الحكومي لا يشتمل على مخصص حساب صندوق احتياطي الأجيال القادمة والزيادة في رأسمال صندوق التنمية الكويتي.

ـ حسب المفهوم الرسمي للميزانية هذا الفائض (العجز) لا يتضمن إيرادات الاستثمارات الحكومية، كذلك يخصم من الإيرادات ١٠٪ لحساب احتياطي الأجيال القادمة.

ـ الأرقام في ٤ و ٥ تمثل مليون دينار كويتي بالأسعار الجارية لسنة ميلادية.

المصدر: وزارة المالية: **بيان وزير المالية في مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والميزانيات الملحقة والمستقلة**، (سنوات متعددة)، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، **احصاءات الحسابات القومية**، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية**، (سنوات متعددة).

جدول رقم (٢)
معدلات النمو لبعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الكويتي
(١٩٦٥ ـ ١٩٨٥)

المؤشرات	معدل النمو الكلي للفترة (٪)			
	١٩٧٠/٦٥	١٩٧٥/٧٠	١٩٨٠/٧٥	١٩٨٥/٨٠
الإيرادات النفطية	٣٢	٦١٤	١٠٨	- ٥٣
الإنفاق الحكومي	٢٦	١٧٢	٢٢٧	١٥
الميزان التجاري	١٦	٤١٩	٨٠	- ٨٤
السكان:	٥٨	٣٥	٣٧	٢٥
كويتي	٥٧	٣٦	٢٠	٢٠
غير كويتي	٥٨	٣٤	٥٢	٢٧

المصدر: جدول (١).

ثانياً: العوامل المستجدة على مسار «الحقبة النفطية»

في مطلع الثمانينات استجدت ـ مرة أخرى ـ عوامل «خارجية» وأخرى «داخلية»، شكلت قيوداً على مسار الحقبة النفطية، مما يستدعي دراسة تلك العوامل والتعرف على آثارها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الكويتي. ويجب التنويه هنا إلى أن محاولة تمييز هذه العوامل إلى خارجية وداخلية لا يعني فصل آثار تلك العوامل. حيث إن تلك العوامل قد تواترت في نفس الفترة الزمنية وبالتالي فإن آثارها متشابكة تماماً.

١ ـ **العوامل الخارجية**: وهي تلك العوامل التي حدثت دون تدخل أو تأثير من قبل السياسة الاقتصادية المحلية. ويمكن تلخيص تلك العوامل في ثلاثة رئيسية:

١ ـ ١: انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وانخفاض الطلب العالمي على نفط الأوبك. ويرجع انخفاض الطلب العالمي إلى السياسات التي انتهجتها الدول الصناعية لترشيد استهلاك الطاقة، عن طريق رفع كفاءة استهلاك الوقود، وزيادة اجراءات الحفاظ على الطاقة وزيادة المخزون من النفط لديها. ذلك إضافة إلى جانب زيادة العرض من دول خارج الأوبك. من ناحية أخرى اتباع الأوبك لسياسة تقليل العرض من النفط وذلك عن طريق تخفيض الإنتاج من أجل المحافظة على الأسعار.

لقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية من النفط حيث تراجعت هذه الإيرادات (بالأسعار الجارية)، خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ من ٤٤٣٤ مليون دينار إلى ٢٠٩٥ مليون دينار، وبمعدل اجمالي (سالب) قدره ٥٣٪. كما انخفضت الصادرات

النفطية (بالأسعار الجارية) من ٤٩٦١ إلى ٢٨٤٨ مليون دينار، بمعدل إجمالي (سالب) قدره ٤٣٪ خلال نفس الفترة.

١ ـ ٢: الأوضاع السياسية المتوترة في المنطقة، وخاصة الحرب العراقية الإيرانية، التي انعكست آثارها على الاقتصاد الكويتي. حيث انخفضت نسبة مساهمة إعادة التصدير في إجمالي حجم الصادرات غير النفطية. كذلك تقلص حجم الحركة التجارية الداخلية التي تعتمد إلى حد ليس بقليل على أسواق تَيْنك الدولتين. كما أدت تلك الأوضاع إلى سيادة حالة التشاؤم والتردد بين المستثمرين في القطاع الخاص مما ترتب عليه ركود في النشاط الاقتصادي المحلي.

١ ـ ٣: انخفاض حجم الصادرات ذات المنشأ الكويتي وتجارة إعادة التصدير المعتمدة على دول الخليج وذلك نتيجة لتقلص الإيرادات النفطية، وقيام صناعات محلية منافسة للمنتجات الكويتية. وكذلك نتيجة لزيادة الوعي التجاري لدى تلك الدول (انشاء الموانىء التجارية، الوكالات التجارية والمنطقة الحرة وكذلك سنّ السياسات المساندة للحركة التجارية).

٢ ـ **العوامل الداخلية**: هي عبارة عن مجموعة من عوامل مستقلة، وعوامل ناجمة عن تفاعل وآثار السياسات العامة السابقة، وإن كان يصعب رسم خط يحدد الاستقلالية و «التبعية» لكل عامل منها. إلا أن هذه العوامل كمجموعة استجدت كقيود داخلية على المسار الاقتصادي. وتتمثل تلك العوامل «الداخلية» وآثارها في النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ ٢: اختلال التركيبة السكانية: يمثل اختلال التوازن بين عدد السكان الكويتيين وغير الكويتيين إحدى هذه العوامل الداخلية حيث استمر انخفاض نسبة الكويتيين من إجمالي السكان إلى أن وصل إلى ٤٠٪ من إجمالي عدد السكان في تعداد ١٩٨٥، بالرغم من استمرار نمو السكان الكويتيين بمعدل ٢٠٪ خلال الفترتين ٧٥ ـ ١٩٨٠ و ٨٠ ـ ١٩٨٥ إلا أن نمو السكان غير الكويتيين قد فاق ذلك المعدل فقد وصل معدل نموهم إلى ٥٢٪ خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠ ومن ثم انخفض إلى ٢٧٪ خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥. لقد بدأ هذا الاختلال في التركيبة السكانية نتيجة للزيادة المستمرة في الطلب المحلي على الأيدي العاملة الوافدة من أجل بناء البنية الأساسية للمجتمع. وقد نجم ذلك عن عدم قدرة العمالة المحلية كماً ونوعاً على مقابلة الطلب بمدخلاته التقنية المختلفة وقد تميز تطور الطلب على العمالة الوافدة في التالي:

(أ) الزيادة في معدلات كبيرة: حيث تطور عدد العمالة الوافدة من ١٨٧ ألفاً في عام ١٩٧٣ إلى ٢٧١ ألفاً في عام ١٩٧٧، و ٣٨٠ ألفاً في عام ١٩٨٠ ثم قفز إلى ٥٣٩ ألفاً في عام ١٩٨٥.

(ب) زيادة الطلب على العمالة غير العربية: حيث مثلت نسبة عدد تصاريح الإقامة للعمالة غير العربية ٨٤٪ من إجمالي تصاريح العمالة في عام ١٩٨٤، بينما كانت تلك

النسبة تساوي ٦٤٪ و ٤٣٪ و ٣٩٪ في الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٧٧ و ١٩٧٣ على التوالي. كان ذلك نتيجة لأسباب فنية واقتصادية واجتماعية ومنها بالذات زيادة نسبة التعاقد بنظام المشروع المتكامل والانخفاض النسبي لأجور العمالة غير العربية.

(ج) نوعية العمالة: تركزت العمالة، والتي هي في معظمها عمالة غير ماهرة، في القطاع الخدمي والاستهلاكي. مما ترتب عليه عدم زيادة الانتاج القومي بنفس القدر لزيادة تلك العمالة الوافدة، ففي الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ ارتفع عدد العمالة الوافدة فقط بمقدار ٥٧٪ بينما لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي في القطاعات غير النفطية (بالأسعار الجارية) ٩,٥٪ خلال نفس الفترة.

إن الزيادة الكبيرة في العمالة الوافدة، وخاصة في فترة السبعينات كانت مرتبطة بمشاريع تشييد البنية الأساسية للدولة والتي سوف ينخفض الطلب عليها حتماً حسب النمط الطبيعي للتنمية. إلا أن وجود هذه الزيادة «المؤقتة» من العمالة الوافدة كان سبباً في نمو بعض القطاعات والنشاطات (مثل المباني السكنية) في تلك الفترة بدرجات تفوق معدل نموها الطبيعي. وبالتالي، فإن أي انخفاض في حجم العمالة الوافدة أو في معدل نموها سيترتب عليه تكلفة على تلك القطاعات والنشاطات التي ازدهرت مع نمو حجم هذه العمالة. كذلك سيكون لاختلاف جنسية العمالة الوافدة انعكاسات مماثلة نتيجة لاختلاف النمط الاقتصادي والاجتماعي بين الجنسيات. هذا الوضع يجعل التناقض بين السياسات السكانية والاقتصادية أكثر وضوحاً وبلورة. وبالإضافة إلى هذا الارتباط الاقتصادي السلبي للعمالة الوافدة مع مسار التنمية هناك بالطبع الآثار الاجتماعية والسياسية الناجمة عن الزيادة الكبيرة في العمالة الوافدة وخاصة بنيتها غير المتجانسة.

٢ ـ ٢: «أزمة سوق المناخ»: يشكل هذا العامل أحد القيود التي استجدت على المسار الاقتصادي حيث عمّ شيوع النمط الاستهلاكي الترفي المتطرف والسعي إلى تحقيق الربحية السريعة بين أفراد المجتمع. كما ساعد ارتفاع معدلات الانفاق العام وزيادة دعم الدولة للأنشطة الاستهلاكية والانتاجية سواء للأفراد أو الشركات إلى ازدياد الشعور بين المواطنين في انخفاض عنصر المخاطرة والرغبة في المضاربة من أجل الحصول على أكبر قدر من الثروة وفي أقل جهد ووقت ممكن. وتشير الاحصائيات إلى أن الدعم الحكومي المباشر للسلع والخدمات (بالأسعار الجارية) قد ارتفع من ١٠ ملايين دينار في عام ١٩٧٤ إلى ١١٨ مليون دينار في عام ١٩٨٢، وقفز إلى ٨٠٤ ملايين دينار في عام ١٩٨٥.

كما ارتفعت نسبة الاستهلاك الخاص من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية) من ٣١٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٥٤٪ في عام ١٩٨٥ ومن آثار «أزمة سوق المناخ» ـ أيضاً ـ الأزمات المالية التي تعرضت لها المؤسسات والأفراد، والتي امتدت انعكاساتها إلى القطاعات الانتاجية. حيث أدت هذه في نهاية المطاف إلى انحسار في النشاط الاقتصادي المحلي وإلى تكاليف باهظة تحملتها الميزانية العامة للدولة.

٢ ـ ٣: الميزانية العامة: واحد المستجدات على المسار الاقتصادي تمثل في ظهور عجز

في ميزانية الدولة لأول مرة[٢] (ما عدا ميزانية عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨) حيث تشير بيانات الحسابات الختامية لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية إلى وجود عجز منذ ميزانية عام ١٩٨٢/٨١ حيث بلغ حوالي١٨١ مليون دينار وارتفع في العام التالي إلى حوالي ٩٣٦ مليون دينار، إلا أنه انخفض بعد ذلك إلى ١٩٦ مليون دينار و ٧٦٥ مليون دينار للأعوام ٨٣/ ٨٤ و ١٩٨٥/٨٤. إن هذا العجز في الميزانية لا يرجع إلى عوامل خارجية (انخفاض الإيرادات النفطية) فقط، إنما أيضاً إلى عوامل داخلية ناجمة عن نمط الإنفاق العام والتزامات الدولة الداخلية والخارجية. فلقد استمر الانفاق العام في النمو (ما عدا ميزانية عام ١٩٨٤/٨٣) بالرغم من انخفاض الإيرادات النفطية مع بداية الثمانينات، حيث بلغت معدلات نمو الإنفاق العام ١٪، ١١٪، ٤,١٪ لميزانية الأعوام ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٣/٨٢ و ١٩٨٥/٨٤ على التوالي. ويمكن إرجاع استمرارية هذا النمو في الانفاق العام للدور الاقتصادي الذي يتوجب أن يلعبه هذا الانفاق لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، الذي كان يعاني من الركود خلال تلك الفترة وكذلك التزامات الدولة تجاه المؤسسات المالية خلال فترة أزمة المناخ.

وقد تم تمويل هذا العجز في الميزانية عن طريق السحب من حساب الاحتياطي العام للدولة، مما ترتب عليه تراجع في مستويات وعوائد هذا الاحتياطي.

٢ ـ ٤: الميزان التجاري: يمثل انخفاض فائض الميزان التجاري (بالأسعار الجارية) بنسبة ٨٤٪ خلال الفترة ١٩٨٥/٨٠ قيداً جديداً على المسار الاقتصادي. حيث إن استمرار هذا الانخفاض وتحوله إلى عجز في الميزان التجاري سيؤدي إلى تآكل الاحتياطي والموجودات الأجنبية.

ولقد نجم هذا الانخفاض في الميزان التجاري عن هبوط قيمة الصادرات النفطية وتراجع الصادرات غير النفطية وعدم قدرتها على التعويض. وكذلك نتيجة الارتفاع في معدل الأسعار العالمية وبالتالي قيمة الواردات ناهيك عن الزيادة المستمرة في حجم الواردات المترتبة على التغيرات المتصلة بالاستهلاك المحلي.

يتضح من هذا العرض أن تلك المستجدات الخارجية والداخلية تمثل قيوداً على المسار الاقتصادي الحالي، وأن استمرارها من الممكن أن يؤدي إلى زيادة الاختلالات الهيكلية وانخفاض معدلات النمو في الاقتصاد المحلي. وسيتناول الجزء التالي من الورقة الآثار المستقبلية لاستمرار هذه المستجدات.

---

(٢) الميزانية الرسمية المعلنة لا تتضمن إيراداتها عوائد الاستثمارات الحكومية (المحلية والأجنبية)، كذلك يستقطع منها ١٠٪ لحساب احتياطي الأجيال القادمة ودفعة لرأس مال الصندوق الكويتي للتنمية.

ثالثاً: استشراف آثار استمرار هذه المستجدات على المسار الاقتصادي

لدراسة الآثار المستقبلية لهذه المستجدات على المسار الاقتصادي، فقد تم استخدام النموذج الاقتصادي الكلي لدولة الكويت لتتبع الاتجاهات المستقبلية للمؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الكويتي (يتضمن المرفق (١) تفاصيل النموذج المستخدم وتعريف المتغيرات). وكذلك لاختبار مدى نجاح مجموعة من السياسات العامة في مواجهة تلك المستجدات (التي هي ضمن الجزء التالي)[٣].

وسيتم في هذا الجزء تقديم ملخص عام لمكونات وميكانيكية عمل النموذج الاقتصادي الكلي، ومن ثم عرض نتائج التنبؤ (Forecast) للاتجاهات المستقبلية للمسار الاقتصادي الحالي ضمن إطار الحوار الأساسي (Reference Scenario)، حيث يفترض هذا الحوار استمرار الاتجاهات السابقة في الاقتصاد دون اتباع أية سياسات عامة جديدة.

هيكل النموذج الاقتصادي الكلي

يوضح الشكل (١) العلاقات الأساسية بين المحاور الثلاثة الرئيسية المتفاعلة بالنموذج الاقتصادي الكلي. يمثل المحور الأول مجموعة السياسات العامة المتاحة التي تؤثر في نمط مسار الاقتصاد المحلي. وهي تتكون من السياسة النفطية، السياسة الاستثمارية، السياسة النقدية، السياسة المالية، والسياسة السكانية/ العمالية. ويعكس المحور الثاني العوامل الخارجية التي تؤثر في نمط المسار الاقتصادي المحلي، مثل الأوضاع في الأسواق النفطية والمالية العمالية، التضخم العالمي، والطلب على المشتقات النفطية. أما المحور الثالث فهو نسق العلاقات والتشابكات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة التي تعبر عن ميكانيكية عمل الاقتصاد المحلي، وتأثره بمجموعة السياسات العامة وبالأخص السياسات المالية والسكانية (المحور الأول) ومجموعة التأثيرات الخارجية (المحور الثاني).

ويتكون المحور الخاص بنسق العلاقات الداخلية (المحور الثالث) من ستة أجزاء رئيسية تعكس تركيبة الاقتصاد المحلي وميكانيكية عمله.

أول هذه الأجزاء هو قطاع الانتاج حيث تم تقسيمه إلى (١١) قطاعاً تتأثر القيم المضافة المتولدة بها بعناصر السياسات المالية والسكانية/ العمالية، فمعادلات هذا الجزء

---

(٣) يعتبر النموذج المستخدم من أكبر النماذج الاقتصادية الكلية لدولة الكويت من حيث الحجم ودرجة التفصيل، كأمثلة لهذه النماذج، انظر:
(Al-Ebraheem, 1984), (Elmallakh & Atta, 1981), (OAPEC & ENI, 1985), (Marzouk, 1981), (Khouja & Sadler, 1979), (The World Bank, 1981).

شكل رقم (١)

التدفقات في نموذج الاقتصادي القياسي الكلي لدولة الكويت

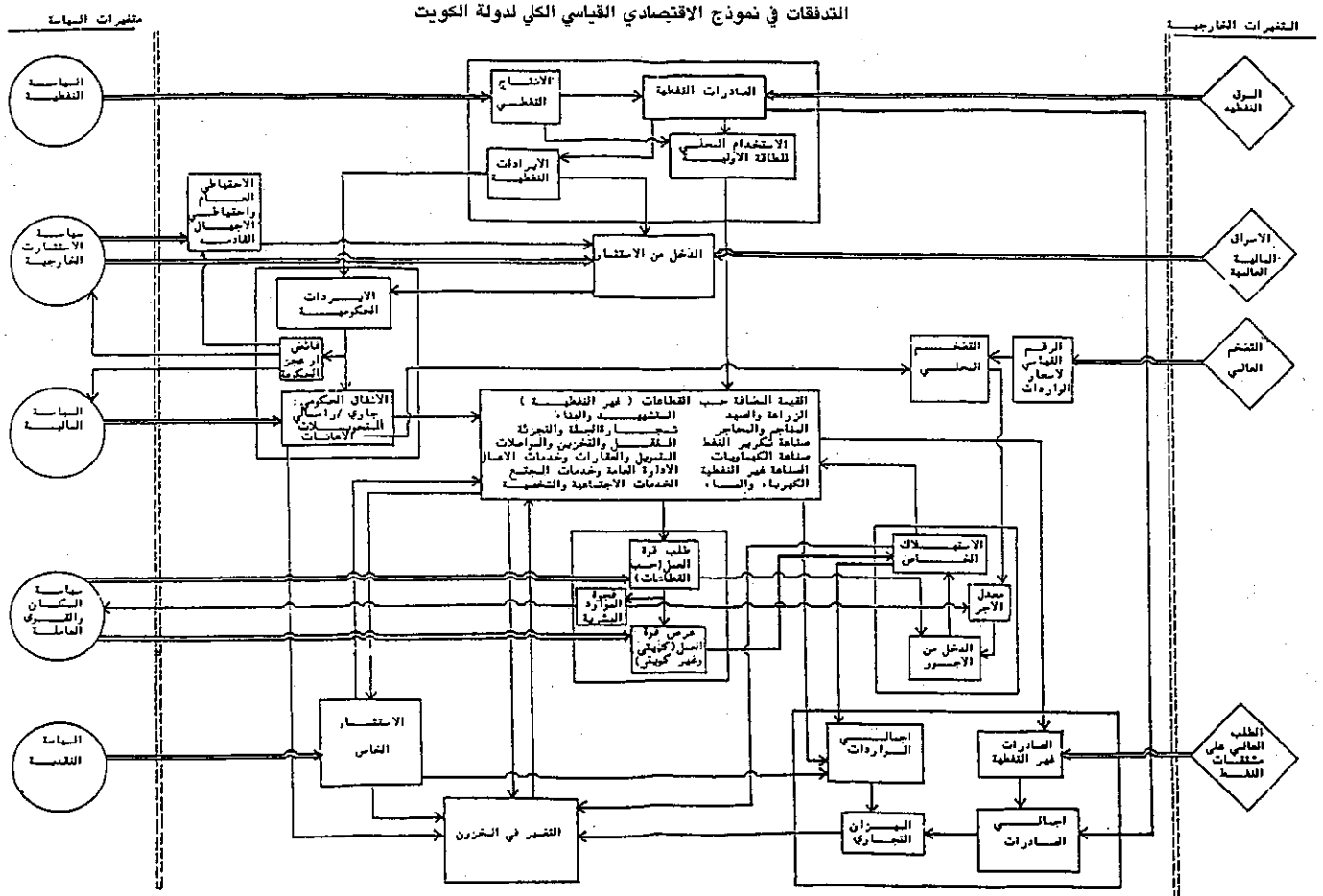

من النموذج تقبل افتراض أن القيمة المضافة لهذه القطاعات تتأثر بشكل عام بمستويات الإنفاق الكلي، وخاصة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري. كما أن القيمة المضافة لبعض تلك القطاعات، مثل قطاع التشييد وقطاع النقل والتخزين والمواصلات، تتأثر كذلك بحجم السكان. وقد تم استثناء القطاع النفطي من هذا الافتراض، حيث يتم تحديد قيمته المضافة من جانب العرض (كمية الانتاج من النفط الخام).

أما الجزء الثاني فهو يتعلق بالسكان والعمالة. حيث يتم في هذا الجزء تحديد مستوى الطلب على العمالة لكل قطاع من معرفة القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية في الجزء الأول، وضمن افتراض مستوى معين من الانتاجية. في ضوء هذه المعرفة لحجم الطلب على العمالة، وضمن معطيات حجم العمالة الكويتية المتوفرة ومعدلات نموها، يتم أيضاً تحديد حجم الفجوة بين الطلب والعرض من العمالة المحلية، ومن ثم حجم الطلب على العمالة غير الكويتية المطلوبة لإغلاق هذه الفجوة وهذا الطلب الجديد على العمالة غير الكويتية يؤدي إلى زيادة عدد السكان غير الكويتيين. ويؤدي هذا النمو الجديد في الحجم الكلي للسكان عن طريق «أثر المضاعف» إلى زيادة الدخل والإنفاق ومن ثم الإنتاج في القطاعات غير النفطية، مما سيترتب عليه زيادة الطلب على العمالة من جديد. وتستمر هذه الحلقة المتصلة من التصحيح المتتابع، حتى يتم الوصول لمستويات من القيمة المضافة والطلب على العمالة في القطاعات الاقتصادية يكون عندها معدل نمو الفجوة (بين الطلب على العمالة والعرض من العمالة المحلية) مساوياً للصفر (الوضع التوازني).

أما الجزء الثالث فقد تم تخصيصه لتوضيح نمط الإنفاق والميزان التجاري وذلك لأهميته في تحديد القيمة المضافة القطاعية وحجم العمالة المطلوبة. وقد تم تقسيم الإنفاق الكلي النهائي إلى إنفاق حكومي وإنفاق خاص. وقد اعتبر الإنفاق الحكومي بأنه متغير خارجي (Exogenous) وأداة للسياسة المالية ما عدا الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الذي اعتبر دالة في الانفاق الحكومي الجاري. أما بالنسبة للاستهلاك الخاص فقد تم قياسه كدالة في حجم السكان. وبالنسبة للإنفاق على التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت فقد تم تقسيمه إلى تكوين رأسمالي خاص وإنفاق رأسمالي حكومي، وإنفاق استثماري حكومي في الشركات الحكومية. وهذه يمكن اعتبارها أيضاً أدوات سياسة مالية، باستثناء التكوين الرأسمالي الخاص الذي اعتبر دالة في حجم السكان الكويتيين ومستوى الإنفاق الرأسمالي الحكومي.

ونظراً لأهمية المالية العامة في الاقتصاد الكويتي فقد تم تخصيص الجزء الرابع من هذا المحور لتفصيل مكونات الإنفاق والإيرادات العامة. حيث تم تقسيم الإنفاق العام، تبعاً للتقسيم الاقتصادي للإنفاق، إلى إنفاق جار ورأسمالي ومن ثم توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويؤثر حجم السكان ونصيب الفرد من دخل النفط في مستوى الإنفاق الجاري في علاقة غير خطية. بينما تؤثر الإيرادات الحكومية المتاحة (بعد اقتطاع ١٠٪ لصندوق احتياطي الأجيال القادمة) ومستوى الإنفاق الرأسمالي في السنة السابقة على

مستوى الإنفاق الرأسمالي. كما تم تقسيم الإيرادات الحكومية إلى إيرادات نفطية وإيرادات أخرى، حيث تم استبعاد الإيرادات من استثمار الاحتياطيات، كما هو متبع في النظام المحاسبي للموازنة الحكومية. إلا أنه تم تضمين هذه الإيرادات عند حساب الفائض (العجز) «غير الرسمي».

أما الجزء الخامس من هذا المحور فيتعلق بقطاع التجارة الخارجية والذي يشتمل على الصادرات والواردات. وقد تم تقسيمها حسب التصنيف الاقتصادي لإحصاءات التجارة الخارجية وبتناسق مع الأجزاء الأخرى للنموذج. فقد تم تقسيم الصادرات إلى صادرات النفط الخام، صادرات النفط المكرر، صادرات المنتجات البتروكيماوية وصادرات غير نفطية. وقد تم قياس تلك الصادرات كدالة في مستوى الطلب العالمي، وحدود الطاقة الإنتاجية المحلية، ما عدا صادرات النفط الخام التي يحددها سعر وكمية النفط المصدر. كما تم تقسيم الواردات إلى واردات خدمية وواردات سلعية (والتي تم تقسيمها إلى خمسة مكونات سلعية رئيسية) ويتأثر حجم هذه الواردات بمستوى الإنفاق المحلي ومستوى الإنتاج المحلي.

أما الجزء السادس والأخير فهو يوضح الأرقام القياسية والمخفضات (Deflators) المختلفة التي تم استخدامها في النموذج والعلاقة بينها للتأكد من التناسق في قيم المتغيرات بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة فنرى نتيجة لانفتاح الاقتصاد الكويتي أن السعر العالمي للنفط الخام والرقم القياسي العالمي للواردات يحدد معظم الأرقام القياسية والمخفضات المحلية. فعلى سبيل المثال فإن الرقم القياسي العالمي للواردات يفسر الرقم القياسي المحلي للواردات، الرقم القياسي لسعر الجملة والرقم القياسي لسعر المستهلك. بينما يحدد السعر العالمي للنفط الخام وصادرات النفط الخام مخفض أسعار الصادرات.

تقدير وصلاحية النموذج

يعتبر هذا النموذج من نماذج الحجم الكبير، حيث إنه يتكون من ١٣٩ معادلة منها ٦٨ معادلة سلوكية جميعها خطية ما عدا خمس معادلات تتعامل مع لوغاريتمات المتغيرات بدلاً من القيمة المطلقة لها. كما تتضمن ٣٠ معادلة في النموذج فترات إبطاء (Time lags) لتقدير العلاقات الدينامية بين المتغيرات. ويبلغ عدد المتغيرات في النموذج ١٩٢ متغيراً منها ٤٧ متغيراً خارجياً ومتغيراً رمزياً (Dummy variable). وبالرغم من أن تلك المتغيرات الرمزية قد تم استخدامها للتعبير عن الصدمات المحلية والخارجية التي حدثت خلال فترة القياس مثل الحرب العراقية الإيرانية وارتفاع أسعار النفط في ١٩٧٣ و ١٩٧٩، وكذلك لمواجهة عيوب بعض البيانات في السلسلة الزمنية المستخدمة إلا أن كبر عدد هذه المتغيرات بالنسبة لحجم النموذج يمثل عيباً في حد ذاته.

لقد تم تقدير معادلات النموذج باستخدام البيانات للمتغيرات للفترة ما بين ٦٩ ـ ١٩٨١ للتعبير عن الاتجاهات العامة السائدة قبل المستجدات الأخيرة. كما تم استخدام

طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares) وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Tow-Stage Least Squares) لحل مشكلة التعرف (Identification) وكذلك لتقدير معلمات (Parameters) هذه المعادلات. كما تم تطبيق الاختبارات الإحصائية المتبعة للتأكد من جودة التقدير والاختيار بين عدة افتراضات للعلاقة بين المتغيرات ضمن إطار القبول في النظرية الاقتصادية. تمثلت تلك الاختبارات في معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$)، اختبار ـ ف (F-test)، اختبار ـ ت (t-test) واختبار ديربن واتسن (D-W test) واختبار ـ هـ (h-test) للمعادلات المتضمنة لمتغير إبطاء تابع (Lagged dependent variable)، كذلك تم التأكد من صلاحية النموذج (Model's Validation) عن طريق استخدامه لتقدير قيم المتغيرات الداخلية (Endogenous) للفترة ٧٥ ـ ١٩٨١. وقد تم اختبار هذه الصلاحية باستخدام متوسط مربعات الأخطاء (Mean Square Simulation Error)، التي لم تتعد في المتوسط ١٠٪ لمعظم المتغيرات الداخلية في النموذج.

استشراف المسار الاقتصادي للفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠

تم استخدام هذا النموذج في حينه لمساعدة متخذ القرار والمخطط الكويتي وبالتالي كان إحدى الأدوات لحساب عدة بدائل تساعد على تحليل الحساسية والتقييم لآثار العديد من السياسات وما سوف يستعرض كأمثلة رقمية فيما يلي من صفحات فالقصد منها ليس إعطاء تنبؤات ـ فقط ـ ولكن استكمال العرض الأكاديمي للمنهجية التي يعبر عنها النموذج وإعطاء القارىء ـ الذي يمكنه الرجوع إلى المرفق ـ فكرة عن مدى التفاصيل والتفاعلات المتضمنة بالنموذج، ما بين مالية واقتصادية وسكانية، وارتباطاً بسياسات الطاقة بالكويت.

والفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠، التي تم التنبؤ بالنسبة لها، حكم اختيارها في حينه الأسباب التالية:

١ ـ تعتبر هذه الفترة هي فترة الخطة الخمسية الثالثة للدولة (٨٥/١٩٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠). ولقد استعانت الخطة بنتائج هذا النموذج للتعرف على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد خلال فترة الخطة.

٢ ـ تمثل هذه الفترة حقبة جديدة للاقتصاد الكويتي مع التطورات في الأوضاع النفطية والأوضاع الاقتصادية المحلية.

٣ ـ كذلك فإن هذا النموذج هو نموذج متوسط الأجل، وليس طويل الأجل، حيث لا يأخذ بعين الاعتبار حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد في الأجل الطويل. وكان من الممكن أن يؤدي تحديد فترة التنبؤ إلى ما بعد ١٩٩٠ إلى ضعف كبير في النتائج مع استخدام هذا النوع من النماذج.

نتائج الحوار الأساسي

يعكس الحوار الأساسي فرضية امتداد الاتجاهات السائدة في الاقتصاد خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ إلى نهاية فترة التنبؤ، دون اتباع الحكومة لأية سياسات مالية أو سكانية/ عمالية جديدة وذلك بهدف معرفة التغيرات المستقبلية المحتملة في مسار التنمية الاقتصادية دون تدخل من صانعي القرار. ومن أهم الافتراضات الرئيسية لهذا الحوار هو استمرار نمو الانفاق الحكومي الرأسمالي بالأسعار الجارية بمعدل ١٤٪ والإنفاق الحكومي الجاري بمعدل ١٤,٥٪ بالأسعار الجارية عبر الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠. وكذلك يفترض هذا الحوار نمو التكوين الرأسمالي الخاص بمعدل ٢٨٪ بالأسعار الجارية، واستمرار نمو السكان الكويتيين بمعدل ٢٠٪ عبر نفس الفترة. أما فيما يتعلق بقطاع النفط والعالم الخارجي فيفترض هذا الحوار أن سعر النفط عبر هذه الفترة سيكون عند سعر ٢٨ دولاراً للبرميل بالأسعار الجارية وأن معدل الانتاج السنوي سيكون ٣٢٨,٥ مليون برميل سنوياً وذلك مساو لحصة انتاج الكويت كما تم تحديدها في اجتماع الأوبك في اكتوبر ١٩٨٤[٤] بينما سينمو الرقم القياسي للواردات بمعدل ٢٠٪ عبر الفترة.

ويعرض الجدول رقم (٣) قيم بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد بالأسعار الثابتة ومعدل نموها في الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠، كما يوضح الجدول (٤) قيم هذه المؤشرات بالأسعار الجارية بهدف المقارنة مع الفترة السابقة لفترة التنبؤ ٨٠ ـ ١٩٨٥. إلا أن العرض التالي للنتائج سيقتصر على القيم بالأسعار الثابتة ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١ ـ **الناتج المحلي الإجمالي**: تشير نتائج التنبؤ إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠ بمعدل كلّي قدره يفوق ٢٤٪ بالأسعار الثابتة. ويرجع ذلك إلى النمو في القطاعات غير النفطية بمعدل قدره ٢٨,٤٪ بالأسعار الحقيقية خلال نفس الفترة والذي لم يصاحبه أي نمو في القطاع النفطي. وقد ترتب على هذا الوضع زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من ٨٧٪ إلى ٨٩٪ خلال تلك الفترة. وبشكل عام يلاحظ أن معدلات نمو الاقتصاد المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠ تقل كثيراً عن معدلات نموه عبر فترة السبعينات.

٢ ـ **الميزانية العامة وحجم العجز**: تراجعت الإيرادات العامة، نتيجة لافتراض ثبات العائد النفطي وتراجع الإيرادات غير النفطية بالأسعار الحقيقية بمعدل قدره ٨,٣٪ خلال فترة التنبؤ، بينما ثبت الإنفاق العام عند مستواه في بداية فترة التنبؤ وقد ترتب على هذا

---

(٤) تم إعداد حوارين فرعيين للحوار الأساسي يعكسان افتراضات مختلفة لسعر برميل النفط. ففي حوار النفط المنخفض تم احتساب سعر ٢٥ دولاراً للبرميل، بينما في حوار النفط المنخفض جداً تم احتساب سعر ٢٠ دولاراً للبرميل. وقد تمثلت نتائج هذين الحوارين في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات كذلك اتساع حجم عجز الميزانية والميزان التجاري. إلا أنه لم تطرأ تغيرات في المتغيرات المتعلقة بالسكان والعمالة.

جدول رقم (٣)
المؤشرات الاقتصادية والسكانية الرئيسية ومعدلات نموها عبر الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠ (بالأسعار الثابتة)

المؤشرات الاقتصادية(*)	١٩٨٥	١٩٩٠				التغير في معدل النمو
		الحوار الأساسي		حوار السياسات		
		القيمة	معدل النمو (٪)	القيمة	معدل النمو (٪)	(٪)
الناتج المحلي الإجمالي	١٨٧٨	٢٣٤٠	٢٤,٦	٢١٩٣	١٦,٨	٣١,٧-
الناتج المحلي النفطي	٢٥٤	٢٥٤	٠,٠	٢٥٤	٠,٠	٠,٠
الناتج المحلي غير النفطي	١٦٢٤	٢٠٨٦	٢٨,٤	١٩٣٩	١٩,٤	٣١,٧-
اجمالي الإنفاق العام	١٦٢١	١٦٢١	٠,٠	١٧٣٥	٦,٨	—
الإيرادات العامة(**)	١٣٨٠	١٢٦٥	٨,٣-	١٢٤٨	٩,٦-	١٥,٧
فائض (عجز) الميزانية	(٢٤١)	(٣٥٦)	٤٧,٧	(٤٨٧)	١٠٢,١	١١٤,٠
التكوين الرأسمالي الإجمالي	٧٢٠	٨٠٩	١٢,٤	٩٢١	٢٧,٩	١٢٥,٠
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	١٧٤٩	٢٤٩٧	٤٢,٨	٢٠٩٩	٢٠,٠	٥٣,٣-
إجمالي الصادرات	٩٣٩	١١٨٩	٢٦,٦	١٠٩٣	١٦,٤	٣٨,٣-
اجمالي الواردات	١٨٥٨	٢٣١٤	٢٤,٥	٢٢٤٣	٢٠,٧	١٥,٥-
السكان الكويتيون	٧٠١	٨٤٨	٢٠,٩	٨٤٨	٢٠,٩	٠,٠
السكان غير الكويتيين	١٠١٩	١٢٤٧	٢٢,٤	١٠٥٤	٣,٤	٨٤,٨-
الطلب على العمالة الكويتية	١٢٧	١٥٤	٢١,٣	١٦٩	٣٣,١	٥٥,٤
الطلب على العمالة غير الكويتية	٥٠٢	٦٢٨	٢٥,١	٥٨٠	١٥,٥	٣٨,٣-

(*) جميع المؤشرات تشير إلى مليون دينار كويتي (في الأسعار الثابتة) ما عدا مؤشرات السكان والعمالة فهي ألف نسمة.

(**) لا تتضمن عوائد الاستثمارات، كذلك يخصم منها ١٠٪ لحساب احتياطي الأجيال القادمة (حسب المفهوم الرسمي).

– تم استخدام أرقام قياسية ومخفضات مختلفة للحصول على القيم الحقيقية لمتغيرات النموذج وتراوحت سنوات الأساس لها بين ١٩٧٠ (الرقم القياسي العالمي للواردات، ومخفض الناتج المحلي النفطي) و١٩٧١ (الرقم القياسي لسعر المستهلك، والرقم القياسي لسعر الجملة، مخفض أسعار الصادرات ومخفض التكوين الرأسمالي الإجمالي). كما تم افتراض ثبات مخفض الناتج المحلي النفطي خلال فترة التنبؤ.

جدول رقم (٤)
المؤشرات الاقتصادية والسكانية الرئيسية ومعدلات نموها عبر الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠
(بالأسعار الجارية)

المؤشرات الاقتصادية(*)	١٩٨٥	١٩٩٠				التغير في معدل النمو
		الحوار الأساسي		حوار السياسات		
		القيمة	معدل النمو (٪)	القيمة	معدل النمو (٪)	(٪)
الناتج المحلي الإجمالي	٦٠٠٣	٧٥٨٤	٢٦,٣	٧٢٣٦	٢٠,٥	٢٢,١-
الناتج المحلي النفطي	٢٦٥١	٢٦٥١	٠,٠	٢٦٥١	٠,٠	٠,٠
الناتج المحلي غير النفطي	٣٣٥١	٤٩٣٢	٤٧,٢	٤٥٨٥	٣٦,٨	٢٢,٠-
إجمالي الإنفاق العام	٣٣٤٥	٣٨٣٢	١٤,٦	٤١٠١	٢٢,٦	٥٤,٨
الإيرادات العامة(**)	٢٨٤٨	٢٩٩٠	٥,٠	٢٩٥٠	٣,٦	٢٨,٠-
فائض (عجز) الميزانية	(٤٩٧)	(٨٤٢)	٦٩,٤	(١١٥١)	١٣١,٦	٨٩,٦
التكوين الرأسمالي الإجمالي	١٥٦٣	٢٠١٩	٢٩,٢	٢٣٠٤	٤٧,٤	٦٢,٣
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	٣٥٢٦	٥٨٠٨	٦٤,٧	٤٨٨١	٣٨,٤	٤٠,٧-
إجمالي الصادرات	٣٥٧٩	٤٣٣٧	٢١,٢	٤٠٧٩	١٤,٠	٣٤,٠-
إجمالي الواردات	٣٦٦٠	٥٢٣٤	٤٣,٠	٥٠٧٤	٣٨,٦	١٠,٢-
السكان الكويتيون	٧٠١	٨٤٨	٢٠,٩	٨٤٨	٢٠,٩	٠,٠
السكان غير الكويتيين	١٠١٩	١٢٤٧	٢٢,٤	١٠٥٤	٣,٤	٨٤,٨-
الطلب على العمالة الكويتية	١٢٧	١٥٤	٢١,٣	١٦٩	٣٣,١	٥٥,٤
الطلب على العمالة غير الكويتية	٥٠٢	٦٢٨	٢٥,١	٥٨٠	١٥,٥	٣٨,٣-

(*) جميع المؤشرات تشير إلى مليون دينار كويتي (في الأسعار الجارية) ما عدا مؤشرات السكان والعمالة فهي ألف نسمة.

(**) لا تتضمن عوائد الاستثمارات، كذلك يخصم منها ١٠٪ لحساب احتياطي الأجيال القادمة (حسب المفهوم الرسمي).

الوضع ارتفاع عجز الموازنة بمقدار ٤٧,٧٪ خلال تلك الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن عوائد الاستثمارات غير متضمنة في الإيرادات العامة ـ حسب المفهوم الرسمي للميزانية ـ مما سيعطي صورة مختلفة لحجم العجز المالي الفعلي.

٣ ـ التجارة الخارجية: تشير النتائج إلى استمرار المستوى المرتفع للوزن النسبي للواردات من السلع والخدمات في الميزان التجاري، حيث استمرت نسبة الواردات إلى الصادرات في حدود ١:٢ خلال فترة التنبؤ ولم يطرأ عليها تحسن كبير. وكان ذلك نتيجة لاستمرار نمو الواردات بمعدل قدره ٢٤,٥٪ بالرغم من نمو الصادرات بمعدل ٢٦,٦٪ بالأسعار الحقيقية خلال نفس الفترة. ويرجع هذا التفاقم في الطلب على الواردات إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص بمعدل قدره ٤٢,٨٪ نتيجة لزيادة عدد السكان والزيادة الكبيرة في متوسط استهلاك الفرد. إن استمرار اتجاهات النمو على هذه الوتيرة سيؤدي إلى ازدياد العجز في الميزان التجاري بشكل سريع مما سيترتب عليه تآكل الاحتياطيات الأجنبية للدولة التي ستستخدم لتمويل هذا المستوى من الواردات الذي لا تكفيه عوائد الصادرات من القطع الأجنبي.

٤ ـ السكان والعمالة: توضح المؤشرات المستقبلية لهذا الحوار استمرار الاختلالات الهيكلية في القاعدة السكانية والطلب على القوى العاملة حتى عام ١٩٩٠، حيث يمثل الطلب على قوة العمل الكويتية ٢٠٪ فقط من الطلب الكلي، وبالطبع انعكس ذلك على التركيبة السكانية حيث لم تتعد نسبة الكويتيين ٤٠٪ من إجمالي السكان. كما تشير النتائج إلى أن معدلات نمو الطلب على العمالة الوافدة تفوق معدلات الطلب على الأيدي العاملة الكويتية (٢٥٪ مقابل ٢١٪). ومن الواضح أن حجم الطلب على العمالة الكويتية مقيد بمعدل نموها الطبيعي والذي لم يتجاوز معدل نمو الطلب عليها حتى أوائل الثمانينات.

نخلص من تحليل نتائج هذا الحوار المستقبلي أن استمرار المسار الاقتصادي في اتجاهاته الحالية مع وجود القيود الخارجية والداخلية المستجدة، كما تم مناقشتها، يحتمل أن يؤدي إلى استمرار وازدياد الاختلالات الهيكلية وإلى تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الكويتي. حيث سيزداد العجز في الميزانية نتيجة لاستمرارية نمو الانفاق العام وتراجع الإيرادات العامة. كما سيستمر انخفاض نسبة الصادرات إلى الواردات في الميزان التجاري مما يؤدي إلى استمرار العجز في الميزان التجاري. كذلك سيستمر في نفس الوقت نمو السكان بمعدلات عالية يصاحبه اختلال كبير في نسبة الكويتيين وغير الكويتيين نتيجة لاستمرار هذا الاختلال في هيكل القوى العاملة.

رابعاً: نحو مسار جديد للاقتصاد الكويتي

يتضح من التحليل السابق ومن نتائج الحوار الأساسي للتنبؤ للفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠ أنه أصبح من الضروري إعادة النظر في المسار الاقتصادي الحالي ضمن المستجدات الجديدة والبدء في رسم مسار جديد للاقتصاد الكويتي ضمن إطار تخطيطي يوضح رؤية مستقبلية للتنمية بكافة جوانبها وضمن الإمكانيات المتاحة والظروف المستجدة. وفيما يلي محاولة لتحديد إطار وركائز هذا المسار الجديد.

إن مفهوم التنمية في الاقتصاد الكويتي، في منظورنا، هو عملية استخدام العائدات الناجمة من استنزاف مورد أحادي ناضب في بناء قطاعات انتاجية قادرة على الاستمرار والمنافسة مع العالم الخارجي. وتعني هذه العملية المحافظة المستمرة في الأمد القريب والبعيد على التوازن بين تنمية الموارد البشرية (عرض العمالة والسكان) وتنمية القاعدة الإنتاجية التي تكون المصدر الرئيسي للطلب على الموارد البشرية، دون الإخلال بالقيم الاجتماعية أو بالرباط الوطني والقومي.

١ ـ مما لا شك فيه أن العمالة والسكان يلعبان دوراً هاماً في التطور الاقتصادي والاجتماعي وهنا يجب التفرقة بين عدة عوامل تؤثر في العلاقة بين السكان والعمالة والنمو الاقتصادي. هناك أولاً العلاقة الأساسية بين معدل نمو العمالة الكويتية ومعدل النمو الاقتصادي. ففي حالة الكويت تنمو العمالة الكويتية بمعدلات مرتفعة تقرب من حوالي ٤٪ سنوياً ويتوقع أن تستمر هذه الزيادة حتى نهاية هذا القرن على الأقل. ولذلك يجب رسم خطة للتنمية تتمكن من استيعاب مثل هذه الأعداد المتزايدة في نشاطات انتاجية وعدم الاعتماد على القطاع العام لاستيعابها كحكم ضرورة. كما يجب أن تكون سياسة إحلال العمالة الكويتية للعمالة غير الكويتية متجاوبة مع التغير السريع في حجم ونوعية الطلب الكلي على العمالة والناجم عن طبيعة مرحلة التنمية من الاستثمار في البنية الأساسية إلى الاستثمار الطبيعي للنمو، مما يعني تخطيطاً مستقبلياً طويل الأمد في الجوانب الاقتصادية، التعليمية والسكانية حتى يتناسق النمو البشري مع النمو الاقتصادي والطلب على العمالة.

أما العلاقة الأساسية الأخرى فهي تتعلق بالتركيبة السكانية والعمالة ونسبة الكويتيين منها. وهذه مشكلة اجتماعية وسياسية أساساً ولكنها تمثل قيداً على المسار الاقتصادي. ويجدر بالذكر أن المنظور الاجتماعي والسياسي للعلاقة بين النمو والطلب على العمالة يركز أساساً على تلبية متطلبات التنمية من العمالة من مختلف المهن، من العرض الموجود من العمالة الكويتية أولاً ثم الرجوع إلى العمالة غير الكويتية لتلبية ما تبقى من هذا الطلب الكلي.

إن زيادة الطلب على العمالة غير الكويتية نسبة إلى العمالة الكويتية هو في الحقيقة نتيجة نمط ومعدل نمو القطاعات المختلفة للاقتصاد من جهة ومعدل نمو ونوعية العمالة الكويتية من جهة أخرى.

إنه من الواضح أن عامل نمو العمالة والسكان وعامل التركيبة السكانية والعمالة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويجب النظر إليهما من خلال سياسة موحدة ومتجاوبة مع نمط ومعدل النمو الاقتصادي.

٢ ـ بناء على هذا المفهوم لإطار وركائز المسار الاقتصادي الجديد وعلى التحليل السابق لآثار المستجدات الخارجية والداخلية على المسار الحالي، سنحاول فيما يلي اقتراح ـ كمثال ـ بعض السياسات السكانية والمالية التي تهدف إلى تقليل الاختلالات الهيكلية في

الاقتصاد وتقييم آثارها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الكويتي خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠.

وسيتم ذلك عن طريق رسم إطار حوار مستقبلي، أطلق عليه اسم «حوار السياسات» (Policy Scenario). يتضمن هذا الحوار افتراضات حول عناصر هذه السياسات السكانية والمالية ومعدل نموها. ويمكننا الحصول على نتائج هذا الحوار للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ بالاستعانة بالنموذج الاقتصادي الكلي.

وقبل البدء في عرض هذه العناصر، نود أن نشير إلى أن تحديد هذه العناصر والمستويات الكمية لها يجب أن يرجع إلى عوامل عديدة تتعلق بإمكانيات التنفيذ وبالآثار الاجتماعية والسياسية الناجمة عن حجم ونوعية تلك السياسات. إن صانع القرار هو الأكثر قدرة على تحديد هذه العوامل والظروف كما أن الغرض من التحليل هو فقط إعطاء فكرة عن اتجاه المسار ضمن إطار ركائز جديدة باستخدام بعض الأمثلة الرقمية.

تتمثل عناصر هذه السياسات ضمن إطار «حوار السياسات» فيما يلي:

(أ) تخفيض معدل الإعالة لغير الكويتيين: وصل هذا المعدل، الذي يشير إلى عدد المرافقين لكل مشتغل، إلى ١٠٩ مرافقين لكل ١٠٠ مشتغل في عام ١٩٨٠، بعد أن كان ٧٥ مرافقاً لكل ١٠٠ مشتغل في عام ١٩٦٥. لقد ساهم هذا الارتفاع في معدلات الإعالة إلى النمو في عدد السكان واختلال تركيبته وإلى زيادة التكلفة الاقتصادية للعمالة الوافدة. وسيفترض هذا الحوار اتباع سياسة تؤدي إلى تخفيض معدل الإعالة لغير الكويتيين بنسبة ١٠٪ سنوياً مع بداية عام ١٩٨٦.

(ب) زيادة نسبة مشاركة القوة العاملة الكويتية: تمثل العمالة الكويتية ١٨,٦٪ من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٨٥ وذلك نتيجة التركيبة العمرية للسكان الكويتيين وضآلة دور المرأة في قوة العمل. وسيتم في هذا الحوار افتراض زيادة نسبة مشاركة القوة العاملة الكويتية بنسبة ١٠٪ سنوياً مع بداية عام ١٩٨٦.

(ج) رفع انتاجية العمالة في القطاعات غير النفطية: حيث إن ذلك سيؤدي إلى زيادة الانتاج وإلى تخفيض حجم العمالة المطلوبة للوحدة المنتجة. وسيتم في هذا الحوار افتراض نمو الانتاجية بمعدل ١,٥٪ سنوياً.

(د) زيادة معدل نمو الانفاق الاستثماري الحكومي بمعدلات نمو حقيقية تفوق معدل التضخم، وذلك بهدف تنمية القطاعات الانتاجية القادرة على الاستمرار والمنافسة مع العالم الخارجي وسيفترض هذا الحوار نمو الإنفاق الاستثماري الحكومي بمعدل ٥٪ بالأسعار الحقيقية.

(هـ) تثبيت معدل نمو الإنفاق غير الاستثماري الحكومي مع معدل التضخم، أي أن ينمو هذا الإنفاق فقط بالأسعار الجارية بمعدل مساو لنسبة التضخم، والهدف من وراء

ذلك هو تخفيض معدل الزيادة وترشيد الإنفاق الحكومي الذي يضغط على الموارد المالية المحدودة. وسيفترض هذا الحوار نمو الانفاق الحكومي غير الاستثماري بمعدل التضخم السنوي على أساس عام ١٩٨٥ (تم تقدير معدل التضخم السنوي بحوالي ٢,٨٪ خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠).

ويلاحظ أن تلك العناصر الخمسة، التي يجب النظر إليها كأجزاء متناسقة ضمن إطار سياسة موحدة ومتكاملة، تركز على علاج جوانب الاختلال التي ظهرت في الاقتصاد الكويتي من خلال الحوار الأساسي وذلك من خلال تعديل الاختلال في التركيبة السكانية وزيادة كفاءة القوة العاملة الكويتية وزيادة مشاركتها في العملية الإنتاجية إلى جانب زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري لدعم النشاط الاقتصادي المنتج وتقليص الإنفاق الجاري.

٣ ـ يعرض الجدولان (٣) و (٤) ضمن نتائج «حوار السياسات» للفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠، قيم ومعدلات نمو بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد بالأسعار الثابتة والجارية. كما يقارن التغير في معدلات نمو هذه المؤشرات في الحوارين «الأساسي» و «السياسات». وتوضح تلك المؤشرات أن تبني هذه السياسات يؤدي إلى تحسن ملموس في أداء الاقتصاد الكويتي في المدى المتوسط ٨٥ ـ ١٩٩٠. فقد ارتفع معدل نمو التكوين الرأسمالي بالأسعار الثابتة من ١٢,٤٪ في حالة الحوار الأساسي إلى ٢٧,٩٪ بعد تطبيق مجموعة السياسات أي بمعدل تغير نسبي يصل إلى ١٢٥٪. كما انخفضت في نفس الوقت معدلات نمو الاستهلاك الخاص من ٤٢,٨٪ إلى ٢٠٪ وبالتالي فإن الوفر المتولد عن انخفاض الاستهلاك الخاص قد انتقل إلى الاستثمار مما سيؤدي إلى زيادة المقدرة الإنمائية للاقتصاد الكويتي في المدى البعيد. كذلك أدى تبني سياسات ترشيد هيكل العمالة والسكان إلى زيادة متوقعة في مشاركة العمالة الكويتية في النشاط الاقتصادي، فهكذا ترتفع نسبة مساهمة القوى العاملة الكويتية إلى ٢٣٪ من إجمالي الطلب على القوة العاملة عام ١٩٩٠. والمتوقع أن ترتفع معدلات نمو العمالة الكويتية من ٢١٪ إلى ٣٣٪ بعد تبني هذه السياسات. وفي الوقت نفسه تنخفض معدلات نمو الطلب على العمالة الأجنبية من ٢٥٪ إلى ١٦٪ محققة انخفاضاً نسبياً قدره ٣٨٪. ويترتب على هذه التغييرات في هيكل العمالة، بالإضافة لتخفيض نسبة الإعالة لغير الكويتيين، انخفاض معدل نمو السكان غير الكويتيين من ٢٢٪ في حالة الحوار الأساسي إلى حوالي ٣٪ بعد تبني السياسات أي بمعدل تغير نسبي يصل إلى ٨٥٪. ويؤدي ذلك بالطبع إلى توقع انخفاض العدد الكلي للسكان من ٢٠٩٥ ألف نسمة إلى ١٩٠٢ ألف نسمة عام ١٩٩٠.

إلا أن هذا الانخفاض في حجم السكان، وخاصة السكان غير الكويتيين، يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما ينتج عنه تقلص في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠، من ٢٣٤٠ مليون دينار في حالة الحوار الأساسي إلى ٢١٩٣ مليون دينار (بالأسعار الحقيقية) بعد تطبيق السياسات. وبالتالي تراجع معدل نموه من ٢٤٪ إلى ١٦,٨٪ ولكن بالرغم من انخفاض الدخل الكلي فإن متوسط دخل الفرد يزيد بحوالي ٤,٥٪ في حالة

تطبيق السياسات عنه في حالة عدم تطبيقها. كذلك تظهر النتائج أن تبني السياسات قد أدى إلى زيادة عجز الميزانية من ٣٥٦ مليون دينار إلى ٤٨٧ مليون دينار (بالأسعار الحقيقية) في عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة لاستمرار انخفاض الإيرادات العامة من جهة وارتفاع الانفاق العام، وخاصة الإنفاق الاستثماري، من جهة أخرى.

نخلص من تحليل نتائج «حوار السياسات» ومقارنتها بنتائج «الحوار الأساسي»، إلى أن اتباع تلك السياسات السكانية والمالية يترتب عليها تقليل الاختلال في التركيبة السكانية وفي هيكل قوة العمل ولكن بتكلفة تتمثل في انخفاض معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية مقارنة بمعدلات نموها في الحوار الأساسي. وهذا العلاقة التبادلية الكلية (Trade-off) ناجمة عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات في النموذج الكلي حيث أن النمو في العمالة والسكان يترتب عليه زيادة في الدخل والإنفاق من ثم الإنتاج في القطاعات غير النفطية إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الصورة الكلية للمؤشرات الرئيسية في الاقتصاد توضح تحسن كبير في أداء الاقتصاد الكويتي.

الخلاصة

سعت هذه الورقة إلى تأكيد النقاط الأساسية التالية:

١ ـ إن استمرار مسار الاقتصاد الكويتي الحالي مع وجود المتغيرات الداخلية والخارجية التي استجدت منذ بدء العقد الثامن سيؤدي إلى استمرار وتفاقم الاختلالات الهيكلية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠.

٢ ـ إن ذلك يستدعي البدء في تقييم المسار الحالي وترشيده عن طريق تبني مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية بهدف تقليل الاختلالات الهيكلية وزيادة معدل نمو القطاعات الاقتصادية.

٣ ـ إن وضع تلك السياسات في هذا الإطار لا يعني سهولة وضمان تطبيقها حيث إن لها تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية إلى جانب مدى إمكانية تطبيقها أساساً، مما يستدعي القيام بدراسات مكثفة ومتعمقة حول إمكانية تطبيق مثل هذه السياسات كمجموعة موحدة ومتناسقة، فمثلاً يجب النظر بتعمق إلى سياسات الدعم الإنتاجي وسياسات الاستثمار واختيار المشاريع المناسبة. كذلك يجب التنسيق بين تلك السياسات السابقة وسياسات دعم الاستهلاك حيث أن خلفية العجز في الميزانية هي أساساً نتيجة لسياسات مالية لا تربط تطور نمط الاستهلاك بنمط الانتاج في الأمد الطويل، ومن ناحية أخرى فإن رسم سياسة لزيادة الانتاجية للعمالة الكويتية، يجب أن تهتم في الأمد القصير بالانتاجية داخل سوق العمل وفي الأمد البعيد بمرحلة التنمية البشرية أثناء مرحلة الطفولة والدراسة والتدريب المهني.

٤ ـ إن انفتاح الاقتصاد واعتماده على العالم الخارجي، يجعل منه اقتصاداً شديد

الحساسية لأية تغيرات اقتصادية وسياسية خارجية مما يتطلب متابعة ودراسة تلك التطورات في العوامل الخارجية مثل السوق النفطية العالمية، الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط، التقلبات في أسعار الصرف، التضخم العالمي، السياسات المالية والنقدية في الدول الصناعية. هذه الدراسة والمتابعة ستتيح لصانعي السياسة الاقتصادية اتباع سياسة استمرارية مناسبة لتحييد وعزل الآثار السلبية لتلك العوامل الخارجية.

ملحق

MODEL'S STRUCTURE

1. Production (Value Added)

(1.1.1)	VAF	=	$B_0 + b_1$ (AFI) + b_2 (DVAF)
(1.1.2)	AFI	=	AFIP + CEAF
(1.1.3)	AFIP	=	$b_0 + b_1$ (LI − VAF) + b_2 (DVAFIP)
(1.2.1)	VMQ	=	$b_0 + b_1$ (CRP)
(1.3.1)	VMFO	=	$b_0 + b_1$ (EXCH) + b_2 (REP) + b_3 (L2 − GFCF)
(1.3.2)	VMFCH	=	$b_0 + b_1$ (EXCH)
(1.3.3)	VMFRF	=	VMFO − VMFCh
(1.4.1)	VMFNO	=	$b_0 + b_1$ (TCE) + b_2 (CS) + b_3 (DVMFNO)
(1.5.1)	VEW	=	b_0 (IEWC)
(1.5.2)	IEWC	=	(GWH/9023 + GAL/23480) ÷ 2
(1.5.3)	GWH	=	$b_0 + b_1$ (CEEW) + b_2 (RFC)
(1.5.4)	GAL	=	$b_0 + b_1$ (GWH) + b_2 (LI − GFCF)
(1.6.1)	VC	=	$b_0 + b_1$ (GFIC) + b_2 (POP)
(1.7.1)	VWR	=	$b_0 + b_1$ (TCE) + b_2 (PI) + b_3 (DVWR)
(1.8.1)	VTSC	=	$b_0 + b_1$ (L1 − GFCF) + b_2 (CS) + b_3 (POP)
(1.8.2)	GETSC	=	CETSC + GDTSC
(1.9.1)	VFRB	=	$b_0 + b_1$ (L1 − PCE)
(1.10.1)	VPAC	=	$b_0 + b_1$ (CEPAC) + b_2 (L1 − VPAC)
(1.11.1)	VPHS	=	$b_0 + b_1$ (L1 − VPHS)
(1.12.1)	GDP	=	VAF + VMQ + VMFO + VMFNO + VEW + VC + VWR + VTSC + VFRB + VPAC + VPHS + ID
(1.12.2)	ID	=	$b_0 + b_1$ (IMG)
(1.12.3)	GDPNO	=	GDP − VMQ
(1.12.4)	NGDPNO	=	GDPNO * WHPI
(1.12.5)	NGDPO	=	VMQ * GDPOD
(1.12.6)	NGDP	=	NGDPO + NGDPNO

2. Aggregate Expenditure:

(2.1.1)	GCE	=	$b_0 + b_1$ (CE) + b_2 (DVGCE)
(2.2.1)	In PCE	=	$b_0 + b_1$ (Ln POP) + b_2 (DVO)
(2.2.2)	PCEPC	=	PCE ÷ POP
(2.2.3)	NPCE	=	PCE * CPI
(2.2.4)	TCE	=	PCE + GCE
(2.3.1)	GFCF	=	(TPI + GI) + GDE
(2.3.2)	TPI	=	$b_0 + b_1$ (POPK) + b_2 (GEI) + b_3 (L2 − DVO)
(2.3.3)	GI	=	PI − TPI
(2.3.4)	PI	=	NPI ÷ PID
(2.3.5)	GEI	=	CEI + GDI
(2.3.6)	GFK	=	GFCF − GFIC
(2.3.7)	GFIC	=	$b_0 + b_1$ (GDE) + b_2 (L2 − DVBO) + b_3 (DVIC)
(2.3.8)	NGFCF	=	GFCF * GFCFD
(2.3.9)	NGFK	=	GFK * IMPD
(2.3.10)	NGFIC	=	NGFCF − NGFK
(2.3.11)	NTPI	=	NGFCF − NGI − NGDE
(2.4.1)	BOTGS	=	EXGS − IMGS
(2.4.2)	NBOTGS	=	NEXGS − NIMGS
(2.5.1)	CD	=	0.03 (GDP) * NDV + CSI

3. Public Finance:

(3.1.1)	NGR	=	NOILR + NII + NOI
(3.1.2)	NGDR	=	(NGR − NII) * AFGN
(3.1.3)	NOILR	=	(CRP * NPCR) + NOOR
(3.1.4)	NII	=	NII8l + (NIGF + NIFF) * NDV
(3.1.5)	NOI	=	NID + NONID
(3.1.6)	NID	=	ID * IMPD
(3.1.7)	NONOID	=	ONID * WHPI
(3.1.8)	ONID	=	$b_0 + b_1$ (POP) + b_2 (L1 − DVO) + b_3 (DVONID)
(3.1.9)	NIGF	=	b_0 (L1 − GF)
(3.1.10)	NIFF	=	FGFR * L1 − FGF
(3.1.11)	GF	=	L1 − GF + (L1 − NSURP − (0.2841 * (L1 − NGR − LINII) + (0.9 * (NIGF)) * NDV
(3.1.12)	FGF	=	L1 − FGF + (0.2841 * (L1 − NGR − L1 − NII) + NIFF + (0.1 * NIGF)) * NDV
(3.2.1)	NTPE	=	NCE + NGDE + NOE
(3.2.2)	1nNCE	=	$b_0 + b_1$(1n POP) + b_2 (1n NOILR/POP) + b_3 (1n L1 − NCE) + b_4 (DVCE)
(3.2.3)	NGDE	=	$b_0 + b_1$ (L1 − NGDR) + b_2 (DVGD81) + b_3 (L1 − NGDE)

(3.2.4)	NOE	=	$b_0 + b_1$ (L1 – NGDR) + b_2 (DVOE)
(3.2.5)	NCEEW	=	$b_0 + b_1$ (NCE) + b_2 (DVCEW) + b_3 (L1 – NCEEW)
(3.2.6)	NCEI	=	$b_0 + b_1$ (nCE) + b_2 (DV77) + b_3 (DV81) + b_4 (L1 – NCEI)
(3.2.7)	NCEPAC	=	$b_0 + b_1$ (NCE) + b_2 (L1 – NCEPAC)
(3.2.8)	NCETSC	=	$b_0 + b_1$ (NCE) + b_2 (L1 – NCETSC)
(3.2.9)	NCEO	=	NCE – NCEAF – NCEI – NCEEW – NCETSC – NCEPAC
(3.2.10)	NGDEW	=	$b_0 + b_1$ (NGDE) + b_2 (DV81)
(3.2.11)	NGDI	=	$b_0 + b_1$ (NGDE) + b_2 (DVGDI)
(3.2.12)	NGDPAC	=	$b_0 + b_1$ (NGDE)
(3.2.13)	NGDTSC	=	$b_0 + b_1$ (NGDE)
(3.2.14)	NGDO	=	$b_0 + b_1$ (NGDE)
(3.2.15)	NGDAF	=	NGDE – NGDI – NGDEW – NTDTSC – NGDPAC – NGDO
(3.2.16)	CE	=	NCE ÷ WHPI
(3.2.17)	GDE	=	NGDE ÷ WHPI
(3.2.18)	CEEW	=	NCEEW ÷ WHPI
(3.2.19)	CEI	=	NCEI ÷ WHPI
(3.2.20)	CEPAC	=	NCEPAC ÷ WHPI
(3.2.21)	CETSC	=	NCETSC ÷ WHPI
(3.2.22)	CEAF	=	NCEAF ÷ WHPI
(3.2.23)	GDI	=	NGDI ÷ WHPI
(3.2.24)	GDTSC	=	NGDTSC ÷ WHPI
(3.2.25)	TPE	=	NTPE ÷ WHPI
(3.2.26)	NSURP	=	NGDR – NTPE
(3.2.27)	TSURP	=	NSURP + NII

4. Foreign Trade:

(4.1.1)	NEXGS	=	NEXG + NEXS
(4.1.2)	NEXG	=	NEXCR + NEXRF + NEXCH + NEXON
(4.1.3)	NEXCR	=	BXCR * NPCR
(4.1.4)	BXCR	=	CRP – CRIPF – CSC
(4.1.5)	CRIRF	=	REP * 1.012
(4.1.6)	RFP	=	BXRF + RFC + CSRF
(4.1.7)	EXRF	=	$b_0 + b_1$ (NPRF) + b_2 (CRP) + b_3 (DVXRF)
(4.1.8)	RFC	=	$b_0 + b_1$ (TEC) + b_2 (DVRFC)
(4.1.9)	CSRF	=	$b_0 + b_1$ (NRRF)
(4.1.10)	NPRF	=	$b_0 + b_1$ (NPCR) + b_2 (DVPRF) + b_3 (DVBO)
(4.1.11)	CSC	=	$b_0 + b_1$ (NPCR) + b_2 (DVCSC)
(4.1.12)	NEXRF	=	BXRF * NPRF
(4.1.13)	1n NEXCH	=	$b_0 + b_1$ (1n NUPCH) + b_2 (1n WDRF) + b_3 (DV81)

(4.1.14)	NUPCH	=	$b_0 + b_1$ (L1 − NPRF) + b_2 (L1 − DVO) + b_3 (DVPCH)
(4.1.15)	NEXON	=	EXON * WHPI
(4.1.16)	EXON	=	$b_0 + b_1$ (IMCG) + b_2 (DVXON)
(4.1.17)	NEXS	=	$b_0 + b_1$ (NEXG) + b_2 (DVXS)
(4.1.18)	EXCH	=	NECXH ÷ WHPI
(4.1.19)	EXS	=	NEXS ÷ WHPI
(4.1.20)	EXGS	=	NEXGS ÷ EXPD
(4.2.1)	IMGS	=	IMG + IMS
(4.2.2)	IMG	=	IMFB + IMIS + IMFL + IMK + IMCG + IMO
(4.2.3)	IMFB	=	$b_0 + b_1$ (PCE) + b_2 (DVIMFB)
(4.2.4)	IMIS	=	$b_0 + b_1$ (VC)
(4.2.5)	IMFL	=	$b_0 + b_1$ (CARS) + b_2 (DVO) + b_3 (DVIMFL)
(4.2.6)	IMK	=	$b_0 + b_1$ (GFCF) + b_2 (DVO) + b_3 (DVIMK)
(4.2.7)	ln IMCG	=	$b_0 + b_1$ (ln PCEPC) + b_2 (ln POP) + b_3 (DVIMCG)
(4.2.8)	IMO	=	$b_0 + b_1$ (L1 − VWR) + b_2 (DVO) + b_3 (DVIMO)
(4.2.9)	IMS	=	$b_0 + b_1$ (L1 − IMS) + b_2 (L1 − DVBO) + b_3 (DVIMS)
(4.2.10)	NIMGS	=	IMGS * IMPD
(4.2.11)	NIMG	=	IMG * IMPD
(4.2.12)	NIMS	=	NIMGS − NIMG

5. Population, Labor and Wage Rate:

(5.1.1)	POP	=	POPK + POPNK
(5.1.2)	POPNK	=	$b_0 + b_1$ (LSNK)
(5.2.1)	LSK	=	b_0 (POPK)
(5.2.2)	LSNK	=	TLD − LSK
(5.3.1)	LDAF	=	b_0 (L1 − VAF)
(5.3.2)	LDC	=	b_0 (L1 − VC)
(5.3.3)	LDEW	=	b_0 (L1 − VEW)
(5.3.4)	LDFRB	=	$b_0 + b_1$ (L1 − VFRB)
(5.3.5)	LDMFNO	=	b_0 (L1 − VMFNO)
(5.3.6)	LDMFO	=	b_0 (POPK)
(5.3.7)	LDMQ	=	b_0 (POPK)
(5.3.8)	LDPAC	=	b_0 (L1 − VPAC)
(5.3.9)	LDPHS	=	b_0 (POPK)
(5.3.10)	LDTSC	=	b_0 (L1 − VTSC)
(5.3.11)	LDWR	=	$b_0 + b_1$ (L1 − VWR)
(5.3.12)	LTD	=	LDAF + LDMQ + LDMFO + LDMFNO + LDEW + LDC + LDWR + LDTSC + LDFRB + LDPAC + LDPHS

(5.4.1)	WI	=	WR * TLD
(5.4.2)	WR	=	$b_0 + b_1$ (POPNK) + b_2 (L1 − GDP) + b_3 (DVW)
(5.4.3)	NWI	=	WI * CPI

6. Deflators and Price Indices:

(6.1.1)	IMPD	=	$b_0 + b_1$ (WIMPI)
(6.1.2)	In EXPD	=	$b_0 + b_1$ (In NPCR) + b_2 (In BXCR) + b_3 (DVXPD)
(6.1.3)	GFCFD	=	$b_0 + b_1$ (WHPI)
(6.1.4)	WHPI	=	$b_0 + b_1$ (IMPD)
(6.1.5)	CPI	=	$b_0 + b_1$ (WHPI)

LISTS OF VARIABLES

AFI	=	AGRICULTURE & FISHERIES INPUTS
AFIP	=	AGRICULTURE & FISHERIES INPUTS IN PRIVATE SECTOR
BOTGS	=	BALANCE OF TRADE OF GOODS & SERVICES
BXCR	=	EXPORT OF CRUDE OIL
BXRF	=	EXPORT OF REFINED CARS
☆ CARS	=	NUMBER OF PASSENGER CARS
CE	=	TOTAL GOVERNMENT CURRENT EXPENDITURE
CEAF	=	GOVT. CURRENT EXP. ON AGRICULTURE & FISHERIES
CEEW	=	GOVT. CURRENT EXP. ON ELECTRICITY & WATER
CEI	=	GOVT. CURRENT EXP. ON INDUSTRY
CEPAC	=	GOVT. CURRENT EXP. ON PUBLIC ADMIN. & COMMUNITY SERVICES
CETSC	=	GOVT. CURRENT EXP. ON TRANSPORT, STORAGE & COMMUNICATION
CPI	=	CONSUMER PRICE INDEX
CRIRF	=	CRUDE OIL INPUTS TO THE REFINERIES
☆ CRP	=	ANNUAL CRUDE OIL PRODUCTION
CS	=	CHANGE IN STOCK
CSC	=	CHANGE IN STOCK OF CRUDE OIL
CSRF	=	CHANGE IN STOCK OF REFINED PETROLEUM
☆ CSI	=	DUMMY VARIABLE - CHANGE IN STOCK
☆ DVAF	=	DUMMY VARIABLE - AGRICULTURE & FISHERIES
☆ DVAFIP	=	DUMMY VARIABLE - AFIP
☆ DVBO	=	DUMMY VARIABLE - BEFORE OIL (1973 PRICE INCRASE)
☆ DVCE	=	DUMMY VARIABLE - NCE
☆ DVCEW	=	DUMMY VARIABLE - NCEEW
☆ DVCSC	=	DUMMY VARIABLE - CSC

(☆) Exogenous variable.

☆ DVCCE	=	DUMMY VARIABLE - CCE
☆ DVCD1	=	DUMMY VARIABLE - NCD1
☆ DVCD81	=	DUMMY VARIABLE - NGDE
☆ DVIC	=	DUMMY VARIABLE - CONSTRUCTION
☆ DVIMCC	=	DUMMY VARIABLE - IMCC
☆ DVIMFB	=	DUMMY VARIABLE - IMFB
☆ DVIMFL	=	DUMMY VARIABLE - IMFL
☆ DVIMK	=	DUMMY VARIABLE - IMK
DVIMO	=	DUMMY VARIABLE - IMO
☆ DVIMS	=	DUMMY VARIABLE - IMS
☆ DVMFNO	=	DUMMY VARIABLE - MFNO
☆ DVO	=	DUMMY VARIABLE - AFTER OIL (1973 PRICE INCREASE)
☆ DVOE	=	DUMMY VARIABLE - NOE
☆ DVONID	=	DUMMY VARIABLE - ONID
☆ DVPCH	=	DUMMY VARIABLE - NUPCH
☆ DVPRF	=	DUMMY VARIABLE - NPRF
☆ DVRFC	=	DUMMY VARIABLE - RFC
☆ DVSEN	=	DUMMY VARIABLE - 0 (1968-1985). = (1986-1990)
☆ DVW	=	DUMMY VARIABLE - WR
☆ DVWR	=	DUMMY VARIABLE - VWR
☆ DVXON	=	DUMMY VARIABLE - EXON
☆ DVXPD	=	DUMMY VARIABLE - EXPD
☆ DVXRF	=	DUMMY VARIABLE - BXRF
☆ DVXS	=	DUMMY VARIABLE EXS
☆ DVn	=	(n = 1-19); DUMMY VARIABLE USED FOR SCENARIO SPECIFICATIONS; SEE INPUT DATA
☆ DV77	=	DUMMY VARIABLE FOR EXOGENOUS SHOCK IN 1977
☆ DV81	=	DUMMY VARIABLE FOR IRAN/IRAQ WAR
EXCH	=	EXPORT OF CHEMICALS
EXGS	=	EXPORT OF GOODS & SERVICES
EXON	=	EXPORT OF OTHER NON-OIL PRODUCTS
EXPD	=	EXPORT PRICE DEFLATOR
EXS	=	EXPORT OF SERVICES
FGF	=	FUND FOR FUTURE GENERATION
☆ FCFR	=	FUTURE GENERATION FUND RATE
GAL	=	MILLIONS OF IMPERIAL GALLONS OF WATER PRODUCED
GCE	=	GOVERNMENT CONSUMPTION EXPENDITURE
GDE	=	FOVERNMENT DEVELOPMENT EXPENDITURE
GDI	=	GOVERNMENT DEVELOPMENT EXPENDITURE ON INDUSTRY
GDP	=	GROSS DOMESTIC PRODUCT
GDPD	=	GROSS DOMESTIC PRODUCT DEFLATOR

(☆) Exogenous variable.

GDPNO	=	NON-OIL GROSS DOMESTIC PRODUCT
☆ DGPOD	=	GROSS DOMESTIC PRODUCT OIL DEFLATOR
GDTSC	=	GOVT DEVELOPMENT EXPENDITURE ON TRASPORT, STORAGE & COMM.
GEI	=	TOTAL GOVT EXPENDITURE ON INDUSTRY
GETSC	=	TOTAL GOVT EXPENDITURE ON TRANSPORT, STORAGE & COMM.
GF	=	GENERAL FUND
GFCF	=	GROSS FIXED CAPITAL FORMATION
GFCFD	=	GROSS FIXED CAPITAL FORMATION DEFLATOR
GFIC	=	GROSS FIXED CAPITAL FORMATION IN CONSTRUCTION
GFK	=	GROSS FIXED CAPITAL FORMATION IN EQUIPMENT
GI	=	GOVERNMENT INVESTMENT
GWH	=	GIGO WATT HOURS GENERATED
ID	=	IMPORT DUTIES
IEWC	=	INDEX OF ELECTRICITY & WATER CONSUMPTION
IMCG	=	IMPORT OF CONSUMPTION GOODS
IMFB	=	IMPORT OF FOOD & BEVERAGES
IMFL	=	IMPORT OF FOOD & BEVERAGES
IMFL	=	IMPORT OF FUELS & LUBES
IMG	=	IMPORT OF GOODS
IMGS	=	IMPORT OF GOODS & SERVICES
IMI	=	IMPORT OF INDUSTRIAL SUPPLY
IMK	=	IMPORT OF MACHINERY & EQUIP
IMO	=	IMPORT OF OTHERS
IMPD	=	IMPORT PRICE DEFLATOR
IMS	=	TOTAL IMPORTS OF GOODS AND SERVICES
LDAF	=	LABOR DEMAND IN AGRICULTURE & FISHERIES
LDC	=	LABOR DEMAND IN CONSTRUCTION
LDEW	=	LABOR DEMAND IN ELECTRICITY & WATER
LDFRB	=	LABOR DEMAND IN FINANCE, REAL ESTATE & BUSINESS SERVICES
LDMFNO	=	LABOR DEMAND IN MANUFACTURING OF NON-OIL PRODUCTS
LDMFO	=	LABOR DEMAND IN MANUFACTURE OF OIL PRODUCTS
LDMQ	=	LABOR DEMAND IN MINING & QUARRYING
LDPAC	=	LABOR DEMAND IN PUBLIC ADMIN. & COMMUNITY SERVICES
LDPHS	=	LABOR DEMAND IN PRIVATE HOUSEHOLD SERVICES
LDTSC	=	LABOR DEMAND IN TRANSPORT, STORAGE & COMMUNICATION
LDWR	=	LABOR DEMAND IN WHOLESALE & RETAIL

(☆) Exogenous variables.

LSK	=	LABOR SUPPLY - KUWAITI
LSNK	=	LABOR SUPPLY NON-KUWATI
L1-XXX	=	VARIABLE LAGGED ONE YEAR
L2-XXX	=	VARIABLE LAGGED TWO YEARS
NBOTCS	=	NOMINAL BALANCE OF TRADE OF GOODS AND SERVICES
NCE	=	NOMINAL TOTAL GOVT CURRENT EXPENDITURES
☆ NCEAF	=	NOMINAL CURRENT EXPENDITURES IN AGRICULTURE AND FISHERIES
NCEEW	=	NOMINAL CURRENT EXPENDITURES IN ELECTRICITY & WATER
NCEI	=	NOMINAL CURRENT EXPENDITURES IN INDUSTRY
NCEO	=	NOMINAL CURRENT EXPENDITURES IN OTHERS
NCEPAC	=	NOMINAL CURRENT EXPENDITURES IN PUB. ADMN. AND COMM. SERVICES
NCETSC	=	NOMINAL CURRENT EXPENDITURES IN TRANS. STORAGE & COMM.
☆ NDV	=	DUMMY VARIABLE = 0 (1969-1981); = 1 (1982-1990)
NEXCH	=	NOMINAL EXPORTS OF CHEMICALS
NEXCR	=	NOMINAL EXPORTS OF CRUDE
NEXG	=	NOMINAL EXPORTS OF GOODS
NEXGS	=	NOMINAL EXPORTS OF GOODS AND SERVICES
NEXON	=	NOMINAL EXPORTS OF NON-OIL PRODUCTS
NEXRF	=	NOMINAL EXPORTS OF REFINED PRODUCTS
☆ NEXS	=	NOMINAL EXPORTS OF SERVICES
NGDAF	=	NOMINAL GOVERNMENT DEVELOPMENT EXPENDITURE IN AGRIC. & FISH
☆ NGDE	=	NOMINAL GOVERNMENT DEVELOPMENT EXPENDITURES
☆ NGDEW	=	NOMINAL GOVERNMENT DEVELPT EXPENDITURES IN EW
NGDI	=	NOMINAL GOVERNMENT DEVELPT EXPENDITURES IN INDUSTRY
NGDO	=	NOMINAL GOVERNMENT DEVELPT EXPENDITURES ON OTHERS
NGDP	=	NOMINAL GROSS DOMESTIC PRODUCT
NGDPAC	=	NOMINAL GOVT DEVL. EXPENDITURES IN PUB. ADMIN & COMM. SERVICES
NGDPNO	=	NOMINAL NON-OIL GROSS DOMESTIC PRODUCT
NGDPO	=	NOMINAL OIL GROSS DOMESTIC PRODUCT
NGDR	=	NOMINAL GOVT DISPOSABLE REVENUE
NGDTSC	=	NOMINAL GOVT DEVEL. EXPENDITURES IN TRANS., STORAGE & COMM.
NGFCF	=	NOMINAL GROSS FIXED CAPITAL FORMATION

(☆) Exogenous variable.

NGFIC	=	NOMINAL GROSS FIXED CAPITAL FORMATION - CONSTRUCTION
NGFIC	=	NOMINAL GROSS FIXED CAPITAL FORMATION - EQUIPMENT
☆ NGI	=	NOMINAL GOVERNMENT INVESTMENT
NGR	=	NOMINALGOVERNMENT REVENUE
NID	=	NOMINAL IMPORT DUTIES
NIFF	=	NOMINAL INTEREST FROM FUTURE FUND
NIGF	=	NOMINAL INTEREST FROM GENERAL FUND
NII	=	NOMINAL INVESTMENT INCOME
☆ NII81	=	NOMINAL INVESTMENT INCOME (TO YEAR 1981)
NIMG	=	NOMINAL IMPORTS OF GOODS AND SERVICES
MIMGS	=	NOMINAL IMPORTS OF GOODS AND SERVICES
NIMS	=	NOMINAL IMPORTS OF SERVICES
NOE	=	NOMINAL OTHER PUBLIC EXPENDITURES
NOI	=	NOMINAL OTHER INCOME
NOILR	=	NOMINAL OIL REVENUE
NONID	=	NOMINAL OTHER NON-IMPORT DUTIES INCOME
☆ NOOR	=	NOMINAL OTHER OIL REVENUE
NOILRPK	=	NOMINAL OIL REVENUE PER KUWAITI
NPCE	=	NOMINAL PRIVATE CONSUMPTION EXPENDITURES
☆ NPCR	=	NOMINAL EXPORT PRICE OF CRUDE OIL (PER BARREL)
☆ NPI	=	NOMINAL PRIVATE INVESTMENT
NPRF	=	UNIT VALUR OF EXPORTS OF REFINED PET. (PROXY FOR NOMINAL PRICE)
NSURP	=	NOMINAL GOVERNMENT SUPPLUS
NTPE	=	NOMINAL TOTAL PUBLIC EXPENDITURE
NTPI	=	NOMINAL TRUE PRIVATE INVESTMENT
NUPCH	=	NOMINAL UNIT PRICE OF PETROCHEMICALS
NWI	=	NOMINAL WAGE INCOME
ONID	=	OTHER NON-IMPORT DUTIES INCOME
PCE	=	PRIVATE CONSUMPTION EXPENDITURE
PCEPC	=	PRIVATE CONSUMPTION EXPENDITURE PER CAPITA
PI	=	PRIVATE INVESTMENT
☆ PID	=	PRIVATE INVESTMENT DEFLATOR
POP	=	TOTAL POPULATION
☆ POPK	=	POPULATION OF KUWAITIS
POPNK	=	POPULATION OF NON-KUWAITIS
RFC	=	LOCAL REFINED PETROLEUM CONSUMPTION
☆ RFGN	=	RATE FOR GROSS GOVERNMENT DISPOSABLE REVENUE
RFP	=	OUTPUT OF REFINED PRODUCTS

(☆) Exogenous variable.

TCE	=	TOTAL CONSUMPTION EXPENDITURES
TLD	=	TOTAL LABOR DEMAND
TPE	=	TOTAL PUBLIC EXPENDITURE
TPI	=	TRUE PRIVATE INVESTMENT
TSURP	=	TOTAL GOVERNMENT SURPLUS
VAF	=	VALUE ADDED IN AGRICULTURE & FISHERIES
VC	=	VALUE ADDED IN CONSTRUCTION
VEW	=	VALUE ADDED IN ELECTRICITY AND WATER
VFRB	=	VALUE ADDED IN FINANCE, REAL ESTATE & BUSINESS SERVICES
VMFCH	=	VALUE ADDED IN MANUFACTURING OF CHEMICALS
VMFNO	=	VALUE ADDED IN MANUFACTURING OF NON-OIL PRODUCTS
VMFO	=	VALUE ADDED IN MANUFACTURING OF OIL PRODUCTS
VMFRF	=	VALUE ADDED IN REFFINED PRODUCTS
VMQ	=	VALUE ADDED IN MINING & QUARRYING
VPAC	=	VALUE ADDED IN PUBLIC ADMIN. & COMMUNITY SERVICES
VPHS	=	VALUE ADDED IN PRIVATE HOUSEHOLD SERVICES
VTSC	=	VALUE ADDED IN TRANSPORT, STORAGE & COMMUNICATIONS
VWR	=	VALUE ADDED IN WHOLESALE AND RETAIL
☆ WDRF	=	WORLD DEMAND FOR REFINED PRODUCTS
WHPI	=	WHOLESALE PRICE INDEX
WI	=	TOTAL WAGE INCOME
☆ WIMPI	=	WORLD IMPORT PRICE INDEX
WR	=	WAGE RATE

Note:

(1) All monetary variables are in million Kuwaiti Dinars (KD).
(2) Variables in real terms are in 1972 KD.
(3) All population/ labor force variables are in 1000 persons.

(☆) Exogenous variable.

المراجع العربية

الإبراهيم، ي وسراج الدين، أ. «التصورات المستقبلية لمسار الاقتصاد الكويتي للفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠» ـ **قضايا اقتصادية**: العدد الأول، خريف ١٩٨٥.

الخجا، م. الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتي. الكويت: جمعية الاقتصاديين الكويتيين، ١٩٧٢.

احصاءات الحسابات القومية (سنوات متعددة). وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء.

«بيان وزير المالية عن مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والميزانيات الملحقة والمستقلة». (سنوات متعددة)، الكويت: وزارة المالية.

فريد، م. **تطور الإدارة المالية الحكومية لدولة الكويت**. الكويت: وزارة المالية، ١٩٨١.

المراجع الأجنبية

Al-Ebraheem, Y. «The Optimal Rate of Oil Production and Economic Development: The Case of Kuwait.» Ph.D. Dissertation, Claremont Graduate School, U.S.A. 1984.

El-Mallakh, R.; Atta, J. **The Absorptive Capacity of Kuwait: Domestic and International Perspectives.** U.S.A.: Lexington, D.C. Heath and Company. 1981.

Intriligator, M. **Econometric Models, Techniques and Applications.** 1978.

Khouja, M. and Sadler, P. The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance. London: Macmillan Press, Ltd. 1979.

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) and Ente National Idrocarburi (ENI) «The Arab National Macroeconomic Models: 10 e) Kuwait». Rome, Italy, 1985.

Marzouk, S. «An Econometric/ Input-Output Approach for Projecting Sectoral Manpower Requirement: The Case of Kuwait.» in: N. Sherbiny (ed.) **Manpower Planning in the Oil Countries, Supplement 1, Research in Human Capital and Development.** JAI press, Inc. 1981.

Sirageldin, I., Al-Ebraheem Y. «Demoghraphic and Development Planning in Oil Economies: An Uneasy Consensus.» Paper presented at the Population Association of America Meeting, Session on «Population and Development», Chicago, April 30, 1987.

Sirageldin, I.; Al-Ebraheem, Y.; Khorshid M.; Imam, M.; Kaboudan, M.; Marzouk, S.; Al-Qudsi, S. «The Macro-Economic Model for Kuwait», Economics Department, Kuwait Institute for Scientific Research, Kuwait, 1985.

The World Bank. «Kuwait: Core Planning Team Report on Long-term Development Strategy.» Ministry of Planning, Kuwait, 1981.